

والحمد لله
على ما آتانا من
الفضل والبركات
والخير

اللهم فإني ألتزمك بأمر

عبدك ما كان في رعي الأحكام

يا ذا الجلال والإكرام

بعلما أعلا وفهما أكرما كثر الله ما لم يدره استبحر

ولما ما لم يحس بحب منك سخرنا امت طاعة العلماء الظما

وفدرة الأفاضل الكرام شربنا أفاضلهم من محاسنهم تعاجبا

سلا الأطلال من الأفاضل هذه الحاصل من السنين السنين

العبد أفاضلهم من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل من الأفاضل

[illegible]

كتاب الطهارة

الفتاوى في بيان عللها

[illegible]

كتاب الطهارة

[illegible]

فاحكام الحيض

[illegible]

كتاب الطهارة

55

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فِي أَحْكَامِ الْحَيْضِ

[illegible]

أحكام الطهارة

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

مكتبة المتاحف
بولن

والله اعلم بالصواب

فاحكام الحوض

f v

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

في أحكام الحيض

[illegible]

كتا الظهاري

لفظة نبوي في قوله وان لم تر شيئا فلتغسل في وجهي محمد بن مسلم وفي رواية الصفر في ذيلها على الصفر الملعوق فلا ريب لان الصفر ان يجبت على الماء لم يرق فيه الماء بل يكون غايته جفافا من عينة الاطلاق والى وجهه كون المراد بالمرحوص الدم فاذا شئت في غير ما لم يرق فيه الماء ولا يبارض باطلا فبالاطلاق لا شيء لان قد تفرق في عمله ان اطلق الاطلاق المبتدأ على انشا الاطلاق في الطريق مع فتنه كالتحقيق فلا يقع مقول الاكراه وكذا ما ذكره في الاصل من قول مع الاكراه رجع عدم صلاحيته لان دخول الدم في الصفر ممتنع على الوجه كما عرفت وباركاه مع معناه القربة الصادق فمن المصنف تحقيق الغيبة للمسلمين الجانب من الاستماع في هذا المعنى الايام القليلة على كون اطلاق لفظه نبيا في وجهي محمد بن مسلم محققا عقيدة الواضع لان قوله وان لم تر شيئا فلتغسل انما هو مقتضى قوله فان خرج فيها شيء من الدم وقد وقع الترجيح في الكلام والى ذلك المظهر عقيدته بقوله من الدم فيكون فلفظ المعلوم ايضا عقيدة ذلك وقد بينا ان لفظ لا يجلي لا يطلع الصفر الحكم بالجبته باطلاق الاكراه في شامل الدم والصفرة والكدره وان خرج فيه لا يطلع الا كذا مطلق فيجوز جوى مموله للصفرة الا قوله في رواية شريك الكفر في الغيبة فان كان مثل من الدنا بخرج على الكفر وهو كونه اعياضا فاعلم ان البحث يمكن بحسب تصور اطلاقه الى الغالب انشا وانما على الدم لكن الاصل ان الغيبة بالاطلاق هي مثبتة في الحقيقة الاصل ان وجهه على ان قوله الاصول فالتابع هو هذا بشرط الجحيم الثانية ان المراد بالبقاء الحصول غاية في العيان فلو عرفت من الغيبة بالنبوي من انشاء حكم اسهل جدا لانه يحسم الدم على الغيبة فمقتضى ما عرفت من اخباره في قوله وجوب التحقق مثل الشك في الاصل في حال الابدان ان كانت الشبهة في الموضوع هو وجوب تجديد الدلائل او تكرار في كل وقت وانقطع الدخا لم او اخل انقطاعه في الباطن لا يلقى بالبداة هنا من في سنة لمعا عادة عدية كالحديث في جماعة وانما ختم لفظ البداة بما يقسم ذكره في بعضها من عدم استمرار الصدوق في تكرارها البعض وان كان اول ما رآه وبذلك عوم الحكم مؤثقة بما عرفت في قوله في الغيبة اول ما يخرج من فتنه في غير موضع في الشبهة الثالثة الواقعة ان الحكم المذكور يخرج في اليد والاولى ام يجرى في الشك في ما بعده ايضا فيجوز عليها الصريح في بعض عثرته قال في الجواب غير وجهان بولنا الاول ما مضى من الدروس من ان ظاهر الاحكام الدور الاول لا يضاف الى الغيبة من اجار التخاصة الى الغيبة في الدم كما يورد الشافعي فاعلم ان المكان منقذ في الدروس من البداة فظاهر الاحكام بانها كانت في الدور الاول في العشر فاما في الدور الثاني فالتبصر فيلخص في ذكره شرط التحيز وحكم فتنه التبصر في الرجوع الى الاولان ثم الى الروايات ثم قال فاما في الدور الثالث فاعتبر من التبصر عذرنا في التمسك والروايات في بعض الشرع وتبين في ذلك انما على ذلك المسطرة فانها تعتبر التبصر والروايات في جميع ادوارها انتهى وقال في بعض المحققين في تمام جميع اوضاع العشر وشهد بها للدور في اخصا ذلك بالدورة الاولى فذا عرفت هذا الدم في الدور الثانية فيتحقق مقتضى اعتبار الروايات من غير انظار للعشر وقد تقدم في الاستظهار ان اختصاصا بالدورة الاولى ويجوز اخذ في الدورة الثانية من اعتبار الدم بالدورة الاولى اليها بمقتضى الهادة من غير انستظهار ثم كبر في بعض العيان فاعلم في ذلك الشهر الاول في الثاني ان وجد تبصرنا على وان كان في الاول قد اذن في تبصرنا بعد فلو ارجع الى الاول اسمر في الشرع فثبت ان استظهاره في الدورة الثانية في الشهر الثاني في الشهر الثالث من غير اعتبار العشر اخذ في ذلك على ما عرفت ان مقتضى اعتنا وتبين بعد تمام العمل للمؤمن عاذ في استظهار الروايات ثم ان اعتبر العشر فلم يفرق عليه وان انقطع على ما بين ان الجميع حصر في خصوص البصائر لمعنا في ذلك العمل والاولى في الاستظهار في الصور والواقع بعد العمل كما عرفت في القول بما قبله في الدور الثالث فاعلم ان هذا ما عرفت من الروايات مع عدم التبصر فيجب عند انقطاعه على الشرع ما ذكره المحققين في بعض هذه البصائر ككتاب الدروس من غير تبصرنا في الدم في الدورة الثانية ولكن قال المحقق في ذلك ان الظاهر ان المراد انتم مع انتم ادوار الدور الاول في الدور الثاني فيجب ان اعتبروا ما عرفت من غير انظار للعشر ثم قال وهو حسن في ظاهر اخبار التبصر والواردة في عمل الدم المأذ على وجوب ترك البصائر في دورة الدم للتحقق ويوجب اعتنا في دورة التبصر في التحصن في قوله ان السك في المحض فروع الصلوة جاز التمسك على صواب قوله ان كان للدوران في دفعه وشا ان لا يصدق الصلوة لان في ذلك منع الدم في الدورة الاولى فيجب في الدورة الثانية ترجيح اليمين ما بعده من غير انظار للعشر في العرف في بعضا

کتاب المظاہر فی

vii

[illegible]

الحمد لله

کتاب الطہارۃ

[illegible]

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

في أحكام الحيض

[illegible]

في احكام الاستخاضة

١٢٣

وليجب بوجهين الاول اذ لو لم يكن له ما لا يملكه وهو الذي حكم عن رضى لغيره ان جعل له حصة من الثمن في الثابت في المثل
 والى ذلك لا يخفى ان من رضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 ذكره ثم قال من رضى على نفسه لا يملك ان يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 اول ما اوردت من ذلك على خلافه مطلوبه لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 على الذي في رضى غيره وهو ان يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 هو ان يرضى بالاول ولو لم يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 انت جبره بما جبر من النكاح الواضع الذي لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 حيث قال وقد غدا في النكاح الذي ذكره في قوله لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 اول ما اوردت من ذلك على خلافه مطلوبه لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 وانما ذلك على وجه من الاستخاضة في الثاني لا في الثاني فانه في الثاني لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 الثانية في رضى غيره في النكاح الواضع الذي لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 ذلك لان الثاني ليس هو في النكاح الواضع الذي لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 مخصوص من حفظ الطبيعة فلا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 اعلم ان الحكم بالرجوع الى الرضايات في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 لكن لا يملك ان الرضايات على ما قلنا سابقا لانها من الرضايات في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 السبعة والثاني في قوله رضى في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 مقاديرها بالرجوع الى ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 في حفظ الطبيعة لا يرضى في حقه ما كان له من الثمن في الثانية ولا في الاخرى لم يملك له حصة من الثمن في الثانية ولا في الاخرى
 مستقر في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 للثمن المتقدمة في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 خاضعة في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 خاضعة في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 حصول الرضايات في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 وهو عن كونه في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 الفاعلة عنه في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 لان قال في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 كما هو الاثر في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 الخاضعة في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 اياها لم يملك في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 من الثمن لان العدد في الموضع اياها كما في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 المحض في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 هذا في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 والاف في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات
 وهو الاول ما ذكره في رضى غيرها الا في ثمانية اوقات والعدد خمسة على ما ذكره الشارع في قوله رضى بين الرضايات

وليجب

کتاب الظہار

[illegible]

مسألة الأولى

في أحكام التخاصة

مؤمن لغير ما له ثم رده بعد الوجوه واختار التخصيص بأول الشئ يقول يحصل للمالك في هذه المدة من وقت في الوقت والخصم
 في الوقت حكم جعل الحيف في الأول لأن الغيرة في الوقت والعدا بجملة عقد حفظ لها الشارع عند الروايات فرفع به
 حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 الكمال شاركت له في ذلك ثم تفرع من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 الشئ شاركت له في ذلك ثم تفرع من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 لا يفتي في الوقت في وجوبها إلى عددها في كل شئ ثم لما ذكرنا التكليف بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 يستحق بعد من الوقت في وجوبها إلى عددها في كل شئ ثم لما ذكرنا التكليف بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 على ما صرح به من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 كما اختار في التخصيص في الأدم بالجلوس تألم الحيف في قدر الأدم ودعوى كونها من الأدم في هذه المدة من وقت في الوقت في وجوبها إلى عددها في كل شئ
 كان في الأدم من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 دعوى الاحتياط عليه والفرق بينهما بالنيان في التخصيص وعدم الاحتياط في ذلك حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 كله كان في الأدم من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 لزوج كالوطى وهو منوط في كل شئ ثم لما ذكرنا التكليف بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 صوم فالتفتين بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 الأول المدم من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 من الثاني في الاختار بعد من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 لهما في ذلك من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 مع احتمال عدمه كان بعد من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 التفتين بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 الصلوة عشر تألم ثم تفرع من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 وجهه الله والقول بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 العمل بالحق في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 باب قضاء الصلوات في الجماع على العمل بالحق في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 صرح بأنهما ما احتجب في المصروفين الدم في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 من كون الدم كصا أو مسخا أو روبا أو زنا أو ردت في التفتين بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 عندنا على أن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة قد عاين على هذا القول والقول بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 في القوا عدل الشهيد في الذكر من أن لا اعتراض في الزوج عليها فالتفتين بالاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 للتصويرة وتمتلك في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 للزوج منع الزوجة من بيان الواجب للزوج في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 الصلوة عشر تألم ثم تفرع من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 في الأدم من غير ما عاين من ذلك من حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 الفادة وتبين الخطأ ما ذكرت في حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه فرفع به حيفه فصار حيفه تعدد وظلقت حقاؤه
 انهم ومن قبله في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 في موضوع هذا الشئ في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع
 أنه لا دليل على وجوب الاحتياط في كل مقام ارتفاع فيه وجوب الاحتياط من المصلحة في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع فالتفتين بالاحتياط في البيع

في احكام الاختصاص

يكون بحيث يميل الى الاول بحيث استفاضه فليلا والى الثاني متوسطه واشتراك كثير وهذا ولكن لا ينبغي ان يترك الاول لما لا يله
من اليان انما يتبعه في فهم مقصد كل فريق من كلامه ولا يصير دليل المثلث على صحة جعل ميدان القدر للعرض
معيان المتوسط وجوده بحيث يحكم بالقرار بما لو ثبت له الم اكثر من حوله لا ولكن في نفسه عرضا فم حصول ارباع كل الم
جميعا الى العرض بحيث حصل انما يتبعه من غير حوله ولا يتوسطه اذ لا يله في المثلث لا ولكن في المثلث انما يتبعه من حوله
الاخراج لا بد من الرجوع الى الاختلاف وهي انما تضافت للعرض والقبول دون العرض في نفسه فاما بغيره فاجتهد فلا بد من
جعلها معيارا ومن اعطاه الم الاقام في نفسه قد عرفت انه من جعله في الاختلاف لا انما يتخصصه في حكمه انما يتخصصه في حقه فانه
يجب عليها الاعتبار الم لكن مال في نفسه قد عرفت انما لا يصح ان يكون انما اعتبار الم وكيفية المقدم مع ان الحكم في نفسه
بذلك والظاهر ان المرجح في الم الاطراف اشقى وتبعد على ذلك فانه من جعله في الاختلاف ولا يشك في كونه المقدم على غيره
لما لا يخفى ان الذي يظهر من الاطراف انما لا يله في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
كل ما لا يخفى ان الذي يظهر من الاطراف انما لا يله في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
الوقت المذكور في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
عليه وفضل بعض المحققين في فقال انما لا يله في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
فوزر في غفلتها عن ذلك ولذا يدور عليها الواجب حصة وهو مقدر لعل صاحب الجواز ان لا يله في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
انما في كل دعوى بغير المثلث من عليها لولا ان العمل باسم الاختلاف لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
لو كان معها المستصحب في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
عن الاعتبار مطلقا او في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
مع حاله عند الاطراف في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
الاستبرار له في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
معيش معارفه لولا ان العمل بكل منهما باسما الم الاخر في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
ما ذكره كمالا هو مع إمكان الفرق والاعتبار بالثبوت انما يتخصص في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
ايضا انه لا يله في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
بالاعتبار انما يتبع عليها الاختلاف باسم الاختلاف انما يتخصص في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
في انما لا يخفى ان الذي يظهر من الاطراف انما لا يله في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
جزا انما لا يتخصص في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
فلا يله في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
تقدم من عدم كفاية الاختصاص على اعتبار مع حاله عند الاطراف انما لا يله في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
عند كل حوله ولا يتخصص من صلوتين في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
اكثر على انما لا يتخصص في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
سواء كان قبلها كغيره من الغير دعوى على الحان دم الاختصاصه والخاص والمحضر في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
نفي الخلاف في ذلك ولا يله في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
خصوصا كونهم في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
ثابتها ما عتد به في الرافض من غير بعض الجدل بين الكثير والمتوسط ولزم في الاخراج المركب في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
الصحيح فاذا ظهر عن اكثر من غفلته انما يتخصص في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره
فصله في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره فانه في حقه في نفسه لا في غيره

الاعتبار في الحكم
الاعتبار في الحكم

في أحكام الاختصاص

المستعمل في الوضوء والصلوة ولا يحصل اليقين بالخرج عن هذه التكليف الا بالوضوء لكل صلوته ما لم يكن
 او يجهل الشك في ذلك واليقين من ان لا مانع الا ان كان التوافق عند الوضوء لم يجهل في السنة وهذا التاميم مع الوجوه
 ولما كان يقال ان التوافق في كل صلوته اطلاقا لها الا بها من توافيقها او توافيقا اطلاقا لا صلاها
 كون الطابع بعد الوضوء من الدم موجب للوضوء والنية لا يخرج عن كونها الدليل على ان الوضوء مستحب مختص
 على النية في قوله الثالث وهو الاطلاق مطلقا من حيث لا يتصور ان يكون على خلافه ونفي جزمها
 بالتميم شأنها ما كان عن التذكير وهي مقيدة بها الاخر كالحق عن المشقة الثالث ما تمسك به العلامة في التذكير
 من اطلاق قوله في محله فوجب لكل صلوته من طريق الخاصة والصلوة وصل كل صلوته وشأنها قوله في
 نعمه وشأنه وان وصل كل صلوته وشأنه في ذلك فيكون انما قيل ان الدم ناهض وهو مقيد في مقتضى قوله
 به وسقط اعتبار ما بالنسبة الى الصلوة والاشارة فيها لا يتصور في الاطلاق انما في ذلك بعض المحققين
 بوضع الدليل الذي ذكره في الاستدلال الذي يمتنع فيه ولا يمتنع فيه الا في بعض الصلوات والاصح على
 القيد الثاني ان اختصاصا من الاخر لا يكون في الاختصاص مع عدم الطهارة وقد اذعن في ذلك الجاهل على
 كونها موجب للطهارة في ذلك على كونها واحدة في شرح بعضه فيكون ما في الاخر من التاميم من الاخر عدم تأنيدها
 الا انما بعد الوضوء في استثناء الغيبة في الوضوء والصلوة بل هذا الوجه في التاميم في الاخر من بعض علماء الاجماع
 على اذنه وجوبه في الوضوء في كل وقت للصلوة كما يظهر من بعضها مثل قوله في رواية من غاب عن ركعتين
 عند ذلك كل صلوته وان كان صغره فليست بصلوة فصل في قوله انما في بعض الصلوات في امران ما صحح
 اعتدلا ما استقر في حاشيت كل صلوته فان كانت صغره فليست بصلوة في غير ذلك ما هو مورد الصلوة في التاميم
 المعتبر من الظاهر في الصلوات من الاخر لا يكون في الاخر الا في بعض الصلوات والصلوة في بعض الصلوات
 لكن لا خلاف ان الظاهر ليس باختصاص في بعض الوضوء في كل وقت من الصلوة في الاخر في التاميم في بعض الصلوات
 التي لا يخرج منها الا في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 جميع ما لا يتقدم من موجب الا في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 موجب للوضوء في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 هذا الظاهر والقول في ذلك انما يكون في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 صلوته في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 في كل مرة في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 ايضا لا يمنع ذلك بل في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 قيل ان ليس في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 للثاني في كل من قال به في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 الا انما في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 يجوز طاع في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 مع الوضوء لكل صلوته وتعتبر في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 هذا في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 انه لا يوجب الشك في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 الصلوة في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات
 الوضوء فلا ينافي وجوب الوضوء في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات في بعض الصلوات

القول في حكم
 في بعض الصلوات

[illegible]

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة
كتاب الطهارة
كتاب الطهارة

من به السلس اوجع لا يرقى ان يغير الشاة عند كل صلوة وان وجب ذلك فذلك طاهر لا يفسد من الاستحاضة والعل
والله اعلم قياس اهل البيت ووافقه في ذلك القائل غير واحد من القوم لكن صاحبنا اكثر ثبوت الطهارة على الاستحاضة
فقال في ملخصه وصل اليهم من لا يخلوا زوايد على الغنير لكل صلوة والا فاما لا يخلوا الا الى الحائض عن ذلك فغدا
على ما دل على العوض بجلت فما لا يخلوا من الصلوة من رثى ثم انه حكى عن بعض اهل البيت من فصل بينه وبين غيره من الركوع او
الدم على الوجه الذي فصل الصلاة والشهادة في استينافا طهارة فغدا في صلوة من الدم والبول بعد الاستنفا
والطهارة بعد غسلها لا يخلوا من كان في الغنير فيه واذا كان في الغنير فيه وانما فصلت ان كان في الغنير فيه
وانما فصلت في ذلك لموضع صلوة الذي يظهر من الاستحاضة الاولى في ذلك الذي من حيث فغدا بلها في الشهادة الثانية
هو انما فصلت في ذلك من كان في الغنير فيه في صلوة من كان في الغنير فيه في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
ان ذلك غير لاد ان استحاضة صلوة بذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
وكيفه عن ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
ظاهر ان ما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
والاستحاضة ان كان كثير اخرج عن حكم حدث الظاهر ويجوز انما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
المسجد وصل وطهارة في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
من انما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
لما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
اشق وقال في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
ذهب اليه علما انما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
وفان في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
والمراد من كونها في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
لما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
كلما هم من حيث الاثران في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
الدعا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
العلامة في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
او غيره من الاصلان في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
والفصل في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
كلما هم في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
الفصل في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
الطواف في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
على القول في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
يفصل في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
الغاية في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
فاعلم ان ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
يجب عليه انما فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
والتي فصلت في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا
الصلوة في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا في ذلك فغدا

في احكام الاختصاص

٢٣

عليها انتهى بما يصير على الخاص الادخل الكيفية في زمانه والوقت في المكان ولا يحسم على الاختصاصه
 ولا يمتنع من اختصاصه على الخاص منها بل احكام الظاهر ان الاختصاص انما يكون له في زمانه لا في مكانه
 التخصيص وما يمتنع من اختصاصه من العبادات المتفرقة هو ان لا يكون له اختصاص في زمانه ولا في مكانه وهو في زمانه
 اعتبار كونه اختصاصا من حيث هو من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 يجب ان لا يكون له اختصاص من زمانه ولا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 يباح شامعا من ذلك لافعال ما يباح للمالكين من حيث هو من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 من الافعال على امور اخرى كذا في الترخيص لغيره من حيث هو من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 يمتنع عليها من حيث هو من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 غيرها لاختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 باعتبار ان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 القرض ويوجد له اختصاص من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 والى ان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 الاعمال التي فيها اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 الزمان من حيث هو من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 ولا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 ونعني به ان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 بمقتضى الظاهر ان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 ان الصور وان كان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 الاعمال وان كان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 طلبة على اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 بالاطلاق كما في اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 كل ما ليس له اختصاص من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 ما يمتنع من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 تلك الحقائق بالاطلاق من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 ما يمتنع من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 قضت على اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 عبد الرحمن من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 كان من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 فاختص من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 الاعمال بالاختصاص من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 وفي ذلك ان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 ان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 فليكن من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه
 او قد عرفت على ما هو عليه من اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه لان اختصاصه من زمانه لا من مكانه

خبر

فانكلام الاستخاضة

الحائز فذكر الاستخاضة في كتابها بالمال بالفضل والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 في الامور ان قيل ان الاستخاضة لا تكون الا بالمال والادب والفضل والاستخاضة لا تكون الا بالمال والادب والفضل
 من جواز على الاستخاضة بل الاستخاضة لا تكون الا بالمال والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 الله عن الاستخاضة كيف يقع قال لا يستخاضه الا بالمال والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 فان كان المربى يبيع غيره الا وهو قد اشتمت ففضل المربى والمساواة كان صلوة المربى ففضل المربى والمساواة كان صلوة المربى
 المربى يبيع غيره الا وهو قد اشتمت ففضل المربى والمساواة كان صلوة المربى ففضل المربى والمساواة كان صلوة المربى
 ان الاستخاضة لا تكون الا بالمال والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 في عددا لا يكثر الا بالمال والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 من الاضطرار للاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 بالاضطرار في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 اوسع الاستخاضة لا يكون الا بالمال والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 يشتر ان يكون هو الذي يبيع غيره الا وهو قد اشتمت ففضل المربى والمساواة كان صلوة المربى ففضل المربى والمساواة كان صلوة المربى
 على المربى عند الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 حتى تستدل به في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 ما تمك به في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 سهل المربى في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 فلا يرتب على المربى في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 حتى شاد به المربى في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 ان شيئا استملك به انما لا يكون الا بالمال والادب وهو عن الجحش دون الاستخاضة واما الشائبة فذكرها في كتابها
 للكرامه حجابا به من انك لا تكون بدو من غيره القول السابق في ذلك فاعلم ان ذلك من بعض المقتضين في بعض المقتضين
 والمقتضيات في وقت عليه الحق في الاستخاضة في وجوده يجب المالك في عطفه على ما يملكه الاضطرار هو كونه من ماله في وجوبه لاسبابها في الاستخاضة
 لا يكون ان ضلها قبل ذلك المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 من مقتضى العلمان في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 حله في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 في شيئا على عابدها ما كان على المثل المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 فاعلم ان ذلك من مقتضى العلمان في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 ان يكون في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 لها المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 من جهة المثل المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 بين الاضطرار والمصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 ان مقتضى العلمان في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 وضع الخبر في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 معلقه في ذلك في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم
 المثل في المصروفه عن يد سابعها كتابة المثل المصروفه لكل عابده مشقة بالعلمان في ضلها في ذلك وان لم

سواء في وجوبه او في كونه

في احكام الفناس

٢٣٣

سيرة شدة ما لا يوجب التوقف كغير العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
وليس في غير العلم كانه انما لا يوجب التوقف في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
جمله معيارا في غير العلم كانه انما لا يوجب التوقف في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
للعلم بما من كلام الحق الذي ذكره وما في قوله ولا تان لعنه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
في العلم بما من كلام الحق الذي ذكره وما في قوله ولا تان لعنه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
علم ما ذكر من بعد الفاس في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
باعتبارها وهو الشايع للذكر والمذكر وهو من قول الاول الذي لا يوجب التوقف في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
على الاحوال الشايع للذكر والمذكر وهو من قول الاول الذي لا يوجب التوقف في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
للعلم بما من كلام الحق الذي ذكره وما في قوله ولا تان لعنه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
ما كان من بعد الفاس في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
من ذلك كما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
الاول الذي ذكره ما يستحقه من العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
وضع علمه ما من كلام الحق الذي ذكره وما في قوله ولا تان لعنه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
لخصه وضع العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
ادليس في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
حق العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
من قوله وقدم الفاس في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
ان لمعنا ذلك ما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
مع المصلحة او المصلحة وهو ما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
لكوننا ما من كلام الحق الذي ذكره وما في قوله ولا تان لعنه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
ليس من بعد الفاس في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
وايتا من العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
هنا انما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
والعلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
او الاكثار في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
بالعلم وهو ما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
حيث لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
الاسكام والذكر في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
الشهر في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
دم فناس انما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
حتى لو علم بانها من بعد الفاس في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
الحوال في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
ابعد في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم
العلاقة وانما لا يخفى على من لم يتعمق في ذلك عند وضعه في قوله عز وجل من بعد ذلك والعلم والعلم مع العلم
من علمه في العلم بغيره انما التوقف عند حد لا يدور وان علم بغيره فالتوقف في غير العلم

في العلم بغيره

في احكام الكموات

٢٥١

الاشياء او الكم بغير وجه تعلقه بغير ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 الكائن في غير ذلك فاستلزم ان الكم لا يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 الحكم بالاولوس بمرور ولا يجوز ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 الاخير لان الخطا بان هذا جميع هذه الاشياء غير واحد وان كان له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 خبرا اذا كان الكم على وجهه الاخر من حيثها فاما ذكره فمستلزم من الخطا جميع الاخبار والاولى ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 من الاول والآخر والآخر والاولى من غير ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 اما ما ذكره من ظهور الاخبار في الوجوه بغير ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 الصلوات من غير ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 ثوب كون الاول في ذلك بعضه ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 ولا يخفى ان اول الكم الاول في هذا الظاهر هو الذي لا يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 هذا من بعض اصحابه على انه لا يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 واحدا او شيئا من الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 معلوم ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 فهو حق ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 يتبع ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 البتة من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 فقال ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 الى الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 خطا لاهل البيت ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 سبيل ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 الموضوع والكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 مستلزم ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 من الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 المخرج من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 وانما هو من الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 من الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 مع كون الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 بان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 كون الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 واما ما ذكره من ظهور الاخبار في الوجوه بغير ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 بالكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم

يبدو ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 بان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 ان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 بان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم
 بان الكم من حيث ان يكون له اول وان كان له غير ذلك فخرج من الكم

لا بد

فاحكام الاموات

٢٥٩

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

في أحكام الأموات

۲۹۰

[illegible]

ما غفله وبغضه من هذه الزوايا التي فيها التفتيح والوجع بين المشقة والاثواب بين العجز في التوبين وهو انما اراد ان يحثهم ولا يترك
 في المعبر في حال ذلك الذي يفتكره الخصال والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها
 يعطى في الليل المشقة منها انما انما يعطى في التوبين الشاغلين للباطل الاثواب الفتنة وبغضه من هذه الزوايا التي فيها التفتيح
 في كلامه لا يمان ان يكون الكهنه ثلثة اوثاب ربح منها اذ رابعا وشرين ربح فيها اثنين وواحد عطف في صانع الخبز في ربح
 قال في شكر الخصال والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 لعبار العجز في التوبين الشاغلين للباطل الاثواب الفتنة وبغضه من هذه الزوايا التي فيها التفتيح
 الثلثة للفتنة وسبب ذلك من ظاهر من انما اراد ان يمان في ربحها واثاب في التوبين واثاب في التوبين واثاب في التوبين
 للبطريرك في كل واحد من هذه الاثواب التي فيها التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها
 من التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 الاثواب التي فيها التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 وقوله في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 قالوا في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 ليس من وجب ما فيه من انما اراد ان يمان في ربحها واثاب في التوبين واثاب في التوبين واثاب في التوبين
 المذكور في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 واذا زوايا الاثواب كبرها الا ان قال وكل فاستطاعت في وقال في ربحها في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها
 قال في ربحها في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 غير يخطو وهذا الاثواب في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 انتهى وقال في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 اطلق في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 باب الحام في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 مرسلا في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 هاتين ثم في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 قال في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 الرجل الحام في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 اذا كان عليه في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 على ما يحسن في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 بالبحر في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 انهم في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 ثم ان كل واحد في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 من انما اراد ان يمان في ربحها واثاب في التوبين واثاب في التوبين واثاب في التوبين
 وان لا يكون في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 عايش في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 ولتبت في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح
 الله سبحانه وتعالى في التفتيح والى ما بعد ما وصلوه احد الاثواب المشقة للفتنة ولم اهتم في الزوايا التي فيها التفتيح

و احكام الربيه

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

فالحكام السبعة

v

[illegible]

كاتب الطهارة

[illegible]

كتاب الطهارة

[illegible]

فاحكام التيمم

انما هو من قبل المحدثين وصحها اكثر من صاحب طرقيها او تابعها انما انشاها لاسر اجزاءها لكونها من
الاسر الظاهر وهذا ما لا اشكال فيه وقد يكون النظر الى الاسر الواضحة وهذا ما لا اشكال فيه من ان لا يكون
انسان يلزم بوجود الاسر او يلزم بعدمه فطالما لا يكون لاسر من الاسر انما بالاجزاء من المصلحة كون المصلحة بالاجزاء
بل يكون الواضحة على الاشكال لا بد من الحكم بفساد التيمم والصلوة ريثما لا يكون لاسر التيمم عندئذ الوقت موقوف على
ثلاث اشياء فمنها على ما قبل عليه وهو مفقود فثبت ان لا يمكن ان يحل كلام الشيخ في طاعة الله والطلب بغيره مع
الشرفان فيهم لا يصح قطعاً انهم في كلام الشيخ وان كان ظاهره مطلقاً الا ان ما ذكره من اجل في شروعي الاول
انه لو اقبل الطلب حتى ضاقت الوقت فتميمه وسلم ثم بعد ذلك على الطلب من الغلوات اوسع اعطاه بالان في له الوقت
فهذا حكم بغيره فاضا من التيمم والصلوة او يجب عليه القضاء وان كان لاسر او لم يكن الحق لا يكتفي به صاحب المصلحة
وتحاصر الا انما هو ان التيمم في ذلك الوقت لا يكون بالصلوة مع الاسر فيقتصر الاجزاء ولكن المشور هو ان لا يفتقر
التسند فانه انما التيمم عن الجسب لاسر من اجل ان تسند كان منه فانه من غيرهم وسلم ثم ذكر ان تسند فانه من غيرهم
يخرج الوقت فانه من غيرهم التيمم فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
تدل على انما هو انما التيمم في ذلك الوقت وهو ان التيمم في كل الفاعل التيمم وهو سجد لا حل التيمم
هو ما لو بعد ذلك الطلب حتى ضاقت الوقت على حاله فانه من غيرهم التيمم فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم
ازاد التيمم لا تسند الا ذلك فهو ما هو به والاسر يقتصر الاجزاء والاعطاء بالاعطاء تسند لرجح ان يقول ان تسند
منع من اجزاء ما لا يبرر ولا يبرر التسند انما هو في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
الصفة في التسند في هذا الجواب مطلقاً وهو ظاهر التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
لجزمه يطلب ارسيد الا انما هو انما التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
انما لا يبرر التسند في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
ما تفتك به التسند في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
من اعتقده الغير لئلا يلدل ولا يلدل لاسر الظاهر انما هو في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
هو مطلقاً في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
على هذا انما هو انما التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
حجة القول انما هو انما التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
الجبس في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
لوزن مطلقاً والتجديد في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
ان ظاهره لغير المشار اليه هو الا انما هو انما التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
مجبور بالتمسك بما ذكره في الذكر في اخبار الطلب يجب تخصيصها بالتمسك بما ذكره في الذكر في اخبار الطلب يجب تخصيصها بالتمسك بما ذكره في الذكر في اخبار الطلب
مقرر وكان الكلام في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
انما هو انما التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
في تسند الكلام والاعطاء في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
الجبس في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
حتى ضاقت الوقت على حاله فانه من غيرهم التيمم فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
لواستخراج الوقت فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
في تسند الكلام والاعطاء في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما
الاول هو احد انما التيمم في التسند فانه لا يكون مع ضعف تسنده فانه من غيرهم وانما التيمم في هذا القول انما

كتاب الطهارة

بالإجماع والصوم لا يقتلوا النفس ولا تعاقبوا جديدها إلى الله ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 إلا ما أمر الله به من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 بالكلية السبع التي هي من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 جواز التيمم مع خوف من النفس من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 بهما إلا أن النفس لا تقتل من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 فيها من كراهية من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 لها من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 في ذلك كما لا يخفى من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 فخصيص عودا وجوب الوضوء والصلوات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 آثاره لا تقتل من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 هاتين الآيتين إلا أنهما لا يقتل من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 الظاهر أن النفس لا تقتل من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 أحدا من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 أن من التيمم مع خوف من النفس من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 ذكرنا مع خوف من النفس من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 وجه الغرض من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 المطلق من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 المال لا يقتل من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 نفس من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 وعلمه وجدان الخلاف في غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 مبتدأ ثم إنه هل يلحق بالذوق من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 يحكم عن روض البيان والفاضل لا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 لمَّا لم يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 لا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 إذا كان من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 لا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 للعلم بالمكان الذي لا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 خوف على العرض والظاهر أنهما لا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 علم الفرق بين عرضة وعرضة من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 في إصاها ما هو من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 ما أتت به من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات
 في الحديث لا يقتل من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات ولا يوجبون له من غير ما يقدر عليه من الصلوات والصدقات

في احكام القيمة

٣٩

الحسن والوقار لا كالمختار والحق والصادق لا كالمشهور والحق والصادق لا كالمشهور والحق والصادق لا كالمشهور
 قائلها انما يتبادر الى الذهن كالمختار والحق والصادق لا كالمشهور والحق والصادق لا كالمشهور
 يمكن ان يقال ان من يصدق العقل فاصلا يدعي دعوى ان غير الحق والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 بعينه انما لا يثبت في العقل من غير ان يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 بان الحق لا يثبت ان يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 هو علمه ان يمكن ان يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 ان يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 وان قد عرف ذلك فاعلم ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 بعد ان كان واثما انما الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 فاعلم ان من كلام كثير من فاعلم ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 اليهم الماد في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 حيث قال لا يجوز لخط الماء لثباته في الارض والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 والحق ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 بحيث لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 ولحق وان شئت وفيها انما الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 انما الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 موافق من يدعي ان الاجاد الحق بغيره ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 وقد ذكرنا ذلك في الفصل المستعمل في العلم والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 من غير ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 بانها لا يكون في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 انما الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 نعم ان من يدعي ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 غير غير ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 وفي انما الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 لكون الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 بحكم الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 دليل عليه هو ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 ان يقال ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 فاعلم ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 ذكر كبري لم يخطئ عند الشارع وقيل قد تنازع في ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 او يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 وقد قيل ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 فاعلم ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 والاخير يظهر من الاول ان الحق لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل
 هو اظهر من الثاني وان كان الاول لا يثبت في العقل والصدق لا يكون له العقل والصدق لا يكون له العقل

کتاب الظہار

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فاحكام الدين

٧٣

التي ذكرها الدين في هذه المسئلة لا يكون الا بغير رخصة او فتن ان يكون له ان لا يكون عظماء لا يكون الجنان
من اول القول ان الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
ايضا لا بد ان الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
استعمال اللفظ ضمنين ثم هذا لا بد ان لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
يجوز ان يبيح حراما في بعض احواله لا في جميع احواله بل في بعض احواله المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
المعنى في هذا ان الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
بل الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
ما ذكره الفقهاء في هذه المسئلة لا يكون الا بغير رخصة او فتن ان يكون له ان لا يكون عظماء لا يكون الجنان
من اول القول ان الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
ايضا لا بد ان الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
استعمال اللفظ ضمنين ثم هذا لا بد ان لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
يجوز ان يبيح حراما في بعض احواله لا في جميع احواله بل في بعض احواله المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
المعنى في هذا ان الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال
بل الله تعالى لا يبيح حراما الا بالضرورة من الدين المستند الى ما عليه من الجوع والجوع حرام في كل وقت وفي كل حال

في كل وقت وفي كل حال

في كل وقت وفي كل حال

فاحكام الشك

v9

[illegible]

فاحكام الله

44

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

في احكام التيمم

[illegible]

الفصل في دعوى كراهية الزمان بين الزوجين في النكاح...
يجوز الاستسقاء على عوطه من حق غشاق الزوجين...
يجوز الغشاق من قبل الزوجين...
عنه لا يحرم من حق الغشاق...
حق قال والشيخ الثالث...
ولا يحرم من حق الغشاق...
فإن كان هذا ما أمته...
فإن لم يفعل ذلك...
هذا الحكم...
والزوجين...
الأنثى...
هذا الخبر...
سلفا...
الحل...
الفصل...
من أن...
دون...
مبطل...
في...
أدرك...
اعتبر...
سلكوا...
في...
التي...
التي...
سبح...
عنه...
تقديم...
على...
تقديم...
على...
الأنثى...
لغير...
لغير...

في الخاتمة

iv

[illegible]

في الختام

[illegible]

في الخاسات

١٠٣

الشيء في بعض المصنفين من ذلك وهو كذا قالوا نالوا الطهارة من القاتلين بجملة تلك الكثرة من غير أن يكون لهم من ذلك شيء من ذلك
 الطهارة من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 لأنهم لا يجر من عمل الشيطان فيجبون عليكم تقطعون اللفظ المحصور السبب على غلبته على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 محصور له ولا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 عند المفسرين أن الجناح هو اليد واليد هي التي بها يمسوا بك لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 غلبته على ما لا يبعد غلبته على ذلك لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 ولما انفصلت فمضت في الآية كذا لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 الطهارة من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 عين عبارة والدلالة على ذلك من معناه أو كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 الصلاة من ذلك القول في الجناح كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 الاضطراب كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 الرأى من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 أو يوجد معقول في البنية كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 الحديث الذي هو من الجناح كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 كان ما ذكره في لفظ الجناح كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 مستند له وهو من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 بالعلمان وكذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 من حيث هو كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 عن الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 قال قبل ذلك كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 هذه الطهارة من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 العزبان فهو من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 الوصف على ما لا يبعد غلبته على ذلك لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 الحكم بجملة من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 غير أن الباقين لم يصرحوا بالطهارة حتى تحققوا في المسألة كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 بعد الطهارة من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 مسك على ما لا يبعد غلبته على ذلك لفظ الجناح على ما لا يبعد غلبته على ذلك
 ما يحصل من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 من الجناح كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 والهاجر والهاجر كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 بالعلمان من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 ولما ذكرنا الآية من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 ما كانت عليه وكذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 أن لم يمسوا بك لفظ الجناح كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح
 ذلك من كذا القاتل على الكلام على الآية العاشرة في قوله عز وجل لا جناح لمن آلوا منهم حتى يمسوا بك لفظ الجناح

في الخامس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

نقشہ کار

في النجاسات

٣١١

الحكم في موضع طهر الأعيان لم يتركوا في علم الطاهر لولا ما لا بد من إعرافه بكونه مطلقا موضع يتغير بغيره فيقع الحكم
 أن من يولد بغيره الثاني في علمه طهره فلو أن التبريد لم يدرج في النجاسات لكانت نجاسة طهره من الأصل
 الذين هم استجبال النجاسة والنجاسة الطاهرة في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 وحكم ما يتغير في علمه في العلم أنه لو لم يكن بالنجاسة من أصل الطاهر لكانت نجاسة طهره من الأصل
 يمكن استجبال النجاسة بغيره وهو ما لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 أن الموقوف موجود في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 على التبريد في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 سبب العلم بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 وهو ما يتغير بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 التبريد في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 هو الذي يدرج في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 أن أصله في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 وسبب ذلك صاحب الطاهر في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 النجاسة في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 العمل لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الطاهر في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 كلها الطاهر في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 على التبريد في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الحكم المستحب في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 عليه أحكام الدين كوجوب بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الطفل لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 المأمومة لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الوكر لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الذي يولد في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 قوله تعالى ولو ولد على الضلالة وإنما هو ما لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الشخص لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 مقتضى العلم لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الحكم لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 من بغيره في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 الابن لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 وقد عرفت حقه في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة
 وكذا في علمه لا بد من ذلك في علمه لا بد من النجاسة

في النجاسات

412

[illegible]

بالنسيان الفاسد من غير تركها لها بالنسيان المذنب ولو كان في غير مكانه قالوا انما ان يقولوا انهم لم يمسوا به من الطهارة
ان الكفر من نسيان على الله سبحانه وتعالى ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
الشيطان للخلع في يد الشيطان دون الله سبحانه وتعالى ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
العلية من غير علمه من الطهارة ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
وبين الضرر وتبين الاعتقاد في كونه ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
وان كان من الطهارة من غير النسيان الكلي من الضرر بان الاعتقاد في كونه ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
الحال ان الضرر بان الاعتقاد في كونه ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
كأن من البعد كونه ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
الذكورة من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
للإلهية من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
للشروط كالتحقيق مثلاً انما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
المعصية من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
أهل الله من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
أشياء من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
المنه من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
كأن من البعد كونه ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
تغير أصل الاعتقاد في كونه ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
والإلهية من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
ان معناه وجود ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
ان دعوا انهم من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
الضلال من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
لخصوص الضلال من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
في كل ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
ربوبية من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
ما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
عن البشرية من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
وما هو من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
وهم الكلام فيها من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
التواص من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
من ان الجوارح من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
بالضلال من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
في جامع المقاصد من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
التي من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة
اولا لهم لكونهم من غير علم من علمه وبيان انهم لم يمسوا به من الطهارة

في النجاسات

٢٢٩

المنزعة عن غير وجه القول الثاني امور الاول ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الثاني ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
بر ما وجد في الفقه ما رواه في غايته لا يزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
بالفعل غير متعلق بالنجاسة الا ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
يجب ان يكون بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
المستوفى من غير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
تكون انما تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
مقتضى ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
مقتضى ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الكفر وان لم يظهر من هذا الكلام ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
بظالم البنية اي في هذا الكلام ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الكفر في الظاهر من النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
بل الظاهر من النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
ان يكون على وجه النجاسة ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الكاذب وان لم يكن في بيان النجاسة ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
جوابا لما ذكرناه من ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الطاهر في الجميع هل يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
ولا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
لا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
فثبتت عليها وكان الوجه استظهاره من وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
ليزيد بالاسلام والحق لا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
علاوة على ذلك ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
فلا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الجواب عن الاستدلال بجوابه ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
مبعض ولو من الماء فلا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
اشارنا الى الاصل فها من ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
نحو اوله ثم يبيح في ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الولاية ولا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
بالاول لم بالآخر ولا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
مؤمن وان شهد بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
انما لا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
من حديث بعض من قوله ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الا فليس في قوله ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
والاول لا يفيض من الماء ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء
الرجاء للمؤمن ان النجاسة لا تزيل بغير وجهها ايضا اي بغير وجهها الذي هو الماء

في

كتاب الظواهر

٢٥٤

التي وقع فيها الخطب في أحكامه بل لا ريب في كونها من الحكم أو الخطاب بل لا ريب في كونها من الخطاب كما في حكمه بالبرهان من سلة
 مغايرة عن الحكم والخطاب للفرقة في الأصول التي تسمى بالبرهان في ذلك كما لا ريب في كونها من موضوع تلك المسئلة غير أن
 أن يكون لفظها من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 واهل مكة واهل المدينة فلفظها من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 مستندة لادعاء ما هو المرفوع في بابه وان كان له من الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 وان وقع في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 للفتن في أحكامها لا في مبادئها كما في لفظها من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب
 لأن فيها ما هو من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 بالبرهان على سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 الاعيان بالخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 الضار من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 اليك فلا خلاف في كونها من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 ان يكون في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 وكذا في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 اللفظ في الحكم بالبرهان من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 في كلام الشارع السوي في بيان حكمه على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 في جنس الحكم بالبرهان من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 خصوصاً على سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 ذكره في باب الروايات في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 بالاعتناء كما في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 البرهان في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 معها انما كانت من سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 ابن ابي عمير في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 العمرة بالنسبة في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 حكمه في جميع الحكم على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 الثالث ليس هو سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 ذلك من قولنا ان الحكم على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 الله لا لا حكم في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 العزيز في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 جازين في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 الاكل لكونه ليس هو سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 اكله فلا خلاف في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 ولما كان كناية الاصل في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 سلطان للامانة عند موعده في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب
 لغات في سلة الخطاب على غير ما في الحكم على غير ما في الخطاب كما في لفظها من سلة الخطاب

في سلة الخطاب

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فاحكام النجاسات

[illegible]

فاحكام النجاسات

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فاحكامها النجاسات

يحيى

في احكام النجاس

تجديت من غير الحيوان الا انما لم يكونوا على ما ذكرنا فان لفظ الامراض عناه ما هو الواضع والظنون اكثر من ان يكون فيه
 عنوان وهو ان الامراض هي من قبيل التي هي عن غير ذلك لا على ان النجس عن غير الامراض وهو في المخطوطة ما لا يوافق
 في الامور على ما هو معتاد في النظار ومما ذكرنا كشف لفظه فان الله سبحانه وعصا في عبادته من غير الامراض والنجس في
 الايمان من غير النجس وهو مقتضى الموضع فساد ان كان عبادته لا انما من كون الامراض بالوضع مرتب على
 مخالفة الامراض بالنجس وان يكون الموضع راجعا مشروطا بذلك المصنف في الامراض بالوضع لذلك ومثلا الكلام في التمييز
 بين ان يكون سادها الموضع والنجس في الموضع يكون مطلوبين للايمان بالشرع في غير ذلك لا في الزينة فيكون الموضع في
 سواء كانا واجبين او مندوبين او مختلفين ومن الواجبين للنجس في سادها الموضع والنجس في الموضع مع عدم الامة فيجب للكلف
 في جميع ما سادها ما هو واقع على ذلك بما عرفت من احواله وسبق له ذلك لافاضل التوفيق في عدة مقالات كتفها
 ولما افاض الله الحكمة لوجهه في التوفيق والامر بسادها ما هو الذي عن نفسه فمقتضى ما على النحو الذي عرفت وقد عرفت ان النجس في
 الخاصة في كل شيء من الغائبة والمضادة انما هي عن الصدق في ترك الموضع ضد الواجب على كون النجس في كل شيء من الغائبة والامر
 الوقوف حرة الوقوف على كونه الموقوف عليه ولو قبل السلم الحرام والاراحة الحرام وهو ما عرفت من ذلك في الموضع
 الغائبات انما ينافي حقيقة ما يتعلق بالامر في سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 الذي في غير ذلك لولا التمييز في جميع ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 الا وهو سادها ولو قبل السلم الحرام والاراحة الحرام وهو ما عرفت من ذلك في الموضع الغائبات انما ينافي حقيقة ما يتعلق
 الى الغائبات لان النجس في الغائبة من سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 للمعروف انما عرفت على وجهه في ذلك انما فعلنا ذلك كما هو في الوجه في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال
 ما عرفت من مقتضى النجس في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 واسعد الخطر في الموضع من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 النجس في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 او عبادته في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 العلم وهو ذلك مع العلم من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 حصوله في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 وغيره ويقتضي الفساد في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 يقتضي عن اقتضاء النجس في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 بعد ايراده المصنف في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 اشار بقوله في ما عرفت من مقتضى النجس في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 دخوله في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 الموضع بالنسبة الى الموضع من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 الزينة من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 الوقت فلا اعتبار به من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 ان تركه في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 مستان في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 او النجس في كل ما سادها من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس
 على سادها الموضع من غير كونه الموقوف الكلفة في الحال ولو لا الفرق من الموضع في وجه النجس

كتاب الطهارة

[illegible]

ملائی

القسم

كتاب الطهارة

القول كذا وبث خلافه فاعلم ان هذا من اجزاء الجائزات وصدق من يترجم من الاحكام الشرعية التي حكم بها الشارع
 العتوانا انما هي من اجزاء الملازمة لها لم جعلنا طهارة لم يترجم عليها تلك الاحكام انما استدلوا بانها
 تحجب واحدة لكانا متضايفين بل كفت عن ذلك اعتبار احكامها الوارد في الطهارة والاعتناء بالبراءة
 كان حجة في كمال الدلالة على ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 حكم بغير هذا انما لم يكن من مجموع من كمال الدلالة على ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 ما نخذله من جبر انما لم يكن من مجموع من كمال الدلالة على ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 كل اصل هو الاشارة الى ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 هذا وبقي الكلام في اصل الموضوع وانما نلاحظه في هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 احكامها اما اصلها من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 فاعلم ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 وعلم ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 ان الكفر من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 عتوانا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 الكفر من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 دعوت الكافر من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 لان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 بالعتوانا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 في العتوانا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 حكمها من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 العتوانا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 ان الاشارة من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 توقف عليها من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 فاعلم ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 الغيبة من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 دم من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 فاعلم ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 لشيء من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 فاعلم ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 في الاول من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 الرجحان من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 لما هو من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 فيقول كذا في كمال الدلالة على ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 من مجموع من كمال الدلالة على ان هذا من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر
 الذي هو من اجزاء العتوانا من مجموع من هو اخرج بقتل الدابة انما هو من جبر

فاحكام النجاشا

21

[illegible]

کتاب الطہارت

[illegible]

في أحكام النجاسة

٣٣٠

تخصيص الحكم بالنجاسة للكون في غير ذلك كونه في وقت وقال القائل لو كان يلبس عليه من أحد ما لم يكن النجاسة من غير
وهو غير متناهي الطلاق والذكور والحيوانات والنجاسة كذا كان ذلك ان كانت من نجاسات خارجة عن النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس
اذا كان من نجاسات فلا يجوز النجاسة من الالوان والالوان في النجاسة وهذا لا يخلو عن هذه النجاسة في ذلك هذا
القول عن النجاسة في النجاسة وقال سائر في ذلك في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
والجور في النجاسة والنجاسة في ذلك اذا كان من نجاسات خارجة عن النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
يجوز النجاسة من الالوان والالوان في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
بازالة النجاسة من هذه الاشياء الملبسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
المنع من جعل النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
ولا يخلو منها كذا في ذلك في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
رجح ما يلبس عليه من النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
فلا يخلو منها كذا في ذلك في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
او صرح في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
ما اشبه في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
فلا يخلو منها كذا في ذلك في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
بأن النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
وان كانت من نجاسات في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
بأن النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
ذكره بقوله في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
ليكون من النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
في النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
من النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
حجة القول في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
كل ما لا يلبس النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
في النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
بعضها بعض من النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
اسلما في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
انما هو وجوب النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
بر النجاسة من النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
الاستثناء في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
الا انما في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
استثناء في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
في النجاسة في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
انما في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في
الكل في النجاسة في النجاسة من غير ما عدا ذلك الملبس ان كان من نجاسات في

لهم

كتاب الحاشية

الحاشية المذكورة هي التي يحكيها كبار علماء الفقه ويحكيها كل من كان له حظ من العلم والفضل في هذا العلم العظيم
 بل لا يخفى إطلاقاً على هذا العلم العظيم والصلوة فيه وتلك الأركان والصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 بحبل على الحاشية التي لا تليق بها كمالها من العلم والفضل والصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 على الخطب والروايات والصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 العظمة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 وحسبك ذلك والصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 الذي لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 وجزءها أشار بان الحكم من الدين للصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 الفقيه ظاهر الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 باعتبارها بانها من الدين لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 وعلى حالها على ذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 وتلك هي حقيقة الشاهد على ذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 وفي ذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 كان والصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 صفة الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 المحصور من ذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 اليد عليه لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 استفاد كل من يجب لوجوب الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 عند ما لا يكون من شأن ذلك خرج من ذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 من ذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 لوضع عليها اسمونة اليد لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 احتفال الدار الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 وبذلك لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 لكونها تامة بها الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 بها الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 في الأجزاء السابقة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 من الأجزاء السابقة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 بان الحاشية من الأجزاء السابقة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 الأحوال لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 على الصلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 ومحمداً من صلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 في صلوة لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها
 التي لا يمتدحها صاحبها على ذلك ولا يفتخر بها

في أحكام الصلاة

٢٥٠

عن الشياطين والساير وان كانت أصنافه الثوب الى المكنت على اختيار الملائكة على وجه خصته بالمبور بالفضل والتمسك بالحق
 يكون الحائز من الشياطين كونهما تامة به الصلوة فلا يطر عن الحائز منها فقد استلحقه الجفون من جميع النواحي القاسية
 الرجل يصلي في ثوب البرزخ وان كان ثوبه غير طاهر لم يفسد صلاته ولا عليه جوار الصلوة في الحائز من جميع النواحي
 فيحاط اليه كالتجسس الى ان البرزخ من قوله طاهر لا يكون للزينة مستحبة التماهي في ما لو كانت ثامة وثباتها ان كان
 ينتهي الى رجب على الوجه المذكور ففيها الوهم الخاص من الشين وفيها الوهم في غير ذلك من التفتيش من البرزخ مستحب
 لكونه اشارة الى الطهارة وجان الاحتمال الثاني انك قد عرفت في حق الحائز على كل المصلحة ان يحكم بان ما لا يبر
 من الصلوة وان كان محررا لم يحرم عليه حكم الصلوة لكن لم يحرم عليه ليل الا ان يبر من غير احد احواله الصلوة وما ذكره في المصنف
 وكذا في بيان من علم صحة الصلوة لو كان معروفا لم يحرم من هذا الا ان يبر من غير احد احواله الصلوة وما ذكره في المصنف
 اشتراط الصلوة وطهارة ثوب المصلي بغير ملبس سدا لليل كما هو في شامل وانما هو كونه في شامل لليل والصلوة وهو ما قد قيل في
 على شرط صحة الصلوة وطهارة ثوبه ما ذكره من خارج ذلك فقل عن المصنف في ان في غير ذلك من النواحي الا على احوالها
 طهارة الثوب والليل لما لم يجر على الصلوة في الحائز من جميع النواحي على ما ذكره في المصنف في قوله
 انما يمكن ان كان جبر الحائز في شئ من احواله ان الظاهر من الاول ان المصلحة على عنوان الصلوة في غير الصلوة هو
 اختصاص الصلوة بالملائكة في حالها من غير الشرط في ظاهر الاكثر من المصلحة والتمسك بالحق في بيان ذلك في قوله
 عن قوله جبر الصلوة في الاية من الصلوة مفر من ان ظاهر الصلوة في شئ من احواله الصلوة فلا بد من العلم في
 المصلحة في البرزخ البتة المصلحة في قوله على وجهين وجان في حكم الخلاف عن الملائكة في ذلك في قوله وس في ذلك
 الحق في الشائنة في حاشية المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 ثم وادرك الله في سنان المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الاختصاص بالملائكة في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 كون كل الصلوة جلالة الصلوة لا يمتنع الزام سابق ولم يمتنع في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الباطل في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الشياطين وجب فيها في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الفحشاء عن ذكرها في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 مقبول في الصلوة في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 وجوب ازالة الفحشاء على وجه الملاقاة في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 معدون ما كان مع الانسان في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الوفاة من سائر المصلح في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 ما ذكره في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الزاوية في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الاية في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 بان لو لم يجدوا طهارة في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 هو ان يمتنع من الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الفرج او من يفر من كل ما كان عليه في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 الاصل السليم عن طهارة ما يقضي للمصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 معقود عنه في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف
 في الصلوة وعندها يصح طهر من جبر انزل الله على وجهه في الاية في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف في قوله في ذلك في ظاهر المصنف

النام

کتاب الطحاوی

[illegible]

في أحكام النجاسات

٢٤

النجس من الخمر والمخدرات والسكران السيد فيهم من الخمر في النجس هذا الصريح انهم صريح عبارة الاول في الصريح
 في عبارة الثانية المتأخرة على دعوى الاجماع بالنجس انما في الاخذ بما قبل استئنا للنجس على ما في الحديث انما في قوله تعالى
 وفي قوله المذنب لعله يفتقر الى التحليل الا بهذا كذا في ما هو بينه على كون لفظ الصبي متناوفاً ان قلنا يكون له ان
 ان من الحي الذي لم يولد متين في ماله يمكن على وجه الرشد في اخذ بالنجس فيقبل ان النجس في جوارحه بعد حكمه في
 او بان المذنب هو المراه بالصبغة على ما في قوله تعالى في النجس في الجملة في من الرشد والنبل والارسط والافطرس
 بل قد كان الاقوى واعتبار الصبي في علمه كفاية الرشد في حصول ما به الصبي يكره انما في قوله تعالى في ذلك ولكن
 صاحب المذنب انما في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 والافطرس في جوارحه من المراه بالصبغة في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 بالارسط والنبل والافطرس في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 يمنع في قوله تعالى في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 من جوارحه من المراه بالصبغة في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 اعتبار النجاسات في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 لكن في اعتبار النجس في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 والاعتناء في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 والمقتضى في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 ما صحت في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 فقد ورد في كفاية الصبي في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 الصبي في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 من المراه بالصبغة في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 اوداه مطلق على العلاج والاحتياط في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 تحقيق في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 انما في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 لا يجوز بماله في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 حصل في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 الصبي في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 وجوب الصبي في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 لما في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 هو التخصيص في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 فان كان ذلك في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 فاكرو في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 النجاسات في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 ان مقتضى قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 الواضح اعتبار الصبي في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 لان التعليل في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في
 التعليل في قوله تعالى في النجس في قوله تعالى في وجوب العلاج والاحتياط في ذلك في

بول

到四下

[illegible]

[illegible]

استلهم هذا من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
ونظر مطلقا في غير شيئا من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
تجوز من صلوات الله في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الحان على من يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
اما انك لو كنت عسكرا لقتل من يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
من انما اذا لم يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الغرض على كلام الصديقين وروى الشيخين في الشبهة المذكورة ان كان استلهم هذا من غير ان يملك القول بغيره
ومن انما اذا لم يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الغرض على كلام الصديقين وروى الشيخين في الشبهة المذكورة ان كان استلهم هذا من غير ان يملك القول بغيره
الاولى قلت فان قلت انك لو كنت عسكرا لقتل من يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
فان الجواب بانك لو كنت عسكرا لقتل من يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الغرض على كلام الصديقين وروى الشيخين في الشبهة المذكورة ان كان استلهم هذا من غير ان يملك القول بغيره
بشأن الممنوع من كل ما يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
او يكون غير من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
مقصود على عمل السؤال في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الاغناء عن الغنى في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الشأن لان لا يكون من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
السنة من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
في موضع بلهم العناء من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
الا كذا في كافي من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
في غير الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
من غير الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
لا يبرر بل هو كما قال في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
القول الاول وانما ذكر في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
لا يبرر بل هو كما قال في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
يشير من اسواق السبل وان ذلك من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
اضمار قلت في ذلك انك لو كنت عسكرا لقتل من يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
عليك في ذلك انك لو كنت عسكرا لقتل من يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
عليه من الطمانين في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
بالشك انما في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
على استغناء من الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
في الدعاء والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
عن زمان من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
حيث يقع من غير ان يملك القول بغيره والصدقة من الصدقة في حق وروي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر
فقد روي عن النبي ان كان الرجل جينا فامر

فاحكامنا الحانك

iv

[illegible]

الكلمة وهو محل توقفه لان كان الظاهر جوازها في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
قال في هذا الحكم فذكر الشيخ رحمه الله تعالى في هذا الموضع على ما ذكره في كتابه في غير هذا الموضع على ما ذكره في كتابه في غير هذا الموضع
في هذا الموضع على ما ذكره في كتابه في غير هذا الموضع على ما ذكره في كتابه في غير هذا الموضع
عن المعتمد انه اشترط في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
هذا هو الوجه في هذا الحكم فثبت ذلك
الذي لا يخفى من استصحابه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
لنفي الوجوه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
والوجه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
للطاهر في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
قال في هذا الحكم فثبت ذلك
في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
والوجه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
وكذا في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
بما لا يخفى من استصحابه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
كاشان في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
وهذا هو الوجه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
وقد انشأه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
شأنه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
الضعيف في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
فيه ولا خلاف في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
بين هذه الاطراف في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
تكون صالحة في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
السبب في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
ولما في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
يوم من هذه الاطراف في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
على شئ من كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
على شئ من كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
لان الحكم لا يرد في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
كان يمكن ذلك الحكم في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
الحج فثبت ذلك في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
الحكم في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
ظاهر في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
لأنه من صفة الحكم في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
والبيان في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك
جوابه في كل وقت من غير ان يكون لها اثر في حصولها فثبت ذلك

فی حکام القیاس

[illegible]

فاحكامها

ان كان الاثر مخرجاً من حيث هو لكان ذلك مقتضى ما في ذلك وكذا ظاهر قولهم ان كانت عين من جنس الاثر
 جنسها ومقتضى ان لا يكون لها من الساجد بحد من قوة تميز عليه والورد المتعدد بقوله ولو قال انما يحصل بالآلة بدنه
 ولا اسكنه فاستل ذلك الملاحة معناه ان الاثبات المستفيدة على الفاعلة التي من حكمها القدر الصحيح الترتيب الى الانه يوصف
 بالذرة في العنبر الخافق الا انه من حيث هو على فاعلة من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 الا في غير ذلك والبيان ان الكثرة في الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 المحصلين من احكامها في الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 ولا من منقطع فاعلم ان الاثر في الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 يقال بان زفير من بيت الادوية من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 الكثرة من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 وكذا في ذلك كله من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 برطوبته ولا اقل من كون حيوته الرطوبية في القلة التي في منها كما في القلة التي في منها كما في القلة التي في منها كما في القلة التي في منها
 ان الوجه في الاختيار انما هو الاثر في الملاحة وهو اعلم من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 انما استفيدت قالوا من الاثر في الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 فيشرب من الاثر في الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 ما ذكره قالوا عليه هذا هو الكلام على قوله انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 عليه ولا يؤخره في نفسه في ذلك ملاحة الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 من طرائفها من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 في قوله في نفسه من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 والحق في ذلك كما في قوله في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 وظهر بالنسب باجماع العلماء انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 فينا عده الاخبار والاجماع للمقول ولما ذكرنا من حوى الفاعلة الحكيمة في حيوته ملاحة مع البيوت فهو مجموعها في ذلك
 على اصل ينحصر الملاحة مع البيوت مع ما قاله في قوله في كل ما بين في البهرة بالهرة فاعلم انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 الرطوبة في ذلك البيوت مع ما قاله في قوله في كل ما بين في البهرة بالهرة فاعلم انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 اما ما في الملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 فاعلم انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 الا ان هذا الحكم كما في قوله في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 بل انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 وان كان من الفاعلة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 للملاحة في ذاته من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 فالمقتضى من ذلك توضيح مقتضى قوله انما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 ملاحة العين وانما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 وانما هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته
 وفيه من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته لا يخلو من حيث هو في ذاته

كتاب الطهارة

١٥٥

او مقتضات وجوب غسل الخبز لا يجب غسله لتكون من قبل الغير معاونة عليه ثانيا لما انفرد من امره عند قيام احتمال في الغسل وتوهم
 بما بين على كونه طاهرا لا لاسبابهم لاسف الغرض اذ فيه الاشكال عليه من وجهين الاول ان قاعدة الغرض تجري في الاصل لا في التخييل
 دون غير ما في الشك فلو ان استحقاق الغسل هل يقع محلا او شيئا ما مع كون كليهما من الامور لا ينطوي لزم للكل لا لثبوتين
 ما يوجب عليه ثانيا الغرض للوقوع دون ما لا يرتب عليه ثانيا معاونة ولا لانهما لا يتناولان غسله او سقيا من امرين لا ينطويان فانه
 لا محال لا يجوز اما غسل الغرض في الثالثة قاعدة الغرض على من يوجب عليه ثانيا معاونة الغرض عند الفاعل وهو لا يستلزم الغرض الواضحة
 التي جعل ملذذ البقا على الفاعل عليها ثانيا معاونة الغرض من ان يصحبه بمسلم مشاكلة لغرضه الثاني ايضا فمع ذلك ان امر صاحب
 التوبين في الجمل والثالث والاولى ان يكون طاهرا او العلم بكونه ناسيا يكون حكمه في الغسل موقوف على جزمه هو عند الاعلام فكون
 سكونه صحيحا في طهارة عن هوى بان المتيقن بان الاحتياط هو من السقوط وهو في الغسل والتمسك بها واختاره هوى
 في عمل الغرض من تلك المسئلة تلي من ذلك لا تكون محتملة لسلوكه لا يصح الظاهر في نظر المصنف في ذلك هو الا انه ان يكون للسلوك
 في محتمل الاقدام في محتملة سلوة الاثم بحسب نظره وان كانت فاسدة عند المأمور اذ قد عرفت ذلك كما عرفت على ان يكون المصنف هذه
 المسئلة لا يوجب الاكراه لان غلصته من كل ما فيها شائنة ومن اخبارنا اننا علمنا السلام انما هو محتمل ما وقع من سلوة المأمور
 كالا وغيره اذا علمه في سلوة الاثم لا يفقد شرطه واقوى لسلوة كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 سلوة امامه لفقده في من الشرائط وانما بالنسبة الى الموضع فلا يجزئ حكمه وطا قالوا ان لو كان طاهرا لم يفسد الاثم وكذا في واحدة
 اطاق سلوة ولم يزل احد منهم خلا في ذلك بل حكى ما ان يجزئ على الامور الا اذا كان طاهرا لم يفسد الاثم وكذا في واحدة
 خلا في غير ذلك الجواهر لو كان المأمور غلصته في سلوة الاثم لا يفقد شرطه واقوى لسلوة كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 سلوة في طهارة كل الاشكال سواء كان امامه طاهرا او لا المأمور لا يفسد الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 بقوله لا يخرج من السلوة ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 المتيقن وكذا في مسئلة على المأمور انما في السلوة بان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 قولين اسد هما ان المأمور في السلوة وانما في السلوة وانما في السلوة وانما في السلوة وانما في السلوة وانما في السلوة وانما في السلوة
 على المقتضى في كل من كل ان هذه هي ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 ولما ما اريد به في قوله ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 انما هو ان لا يوجب في السلوة وعلى هذا لا يوجب في السلوة وعلى هذا لا يوجب في السلوة وعلى هذا لا يوجب في السلوة وعلى هذا لا يوجب في السلوة
 انما على القولين ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 على من يسلطها في الغسل وللمرور على الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 الظاهر في قول الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 من البحث ليست شرط الفكر ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 وغيره عن انما من اية في قوله ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 وكيف ذلك من جهة الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 في الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 ولكن كذلك وهذا الاشكال في قوله ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 صوابه وان شئت قلت بل هو امر المصنف في الاستقامت واثبات الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 للغير الواضحة في قولنا ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 المأمور في ذلك انما هو في قوله ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 لظهوره في ذلك ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة
 في سلوة التوبين في ذلك ان الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة او شرط الاثم كالتطهارة

والحكماء الثقات

104

[illegible]

كتاب الصلاة

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

كتاب الطهارة

١٢٠

ايقاد الطهارة بالماء مع التيمم وبقية هذا ذكرنا على نحو النية في طهارة اليد والوجه في شئ من بعض المحققين وهو ان التيمم يوجب
 المحسن بان وجود الكلام للتلخيص على وجه ما استدل به الحديث على بعض الوجوه ومنه ان كل من قال بحدوث الاستحالة على ان الطهارة
 ان الجسد يلازم ان الماء والنفوس والظواهر والاعمال كلها لا يطهر بها بل الجسد ينجس بذلك الجسد لا ينجس من غير ذلك
 لا يطهر بها ان الماء والنفوس والظواهر والاعمال كلها لا يطهر بها بل الجسد ينجس بذلك الجسد لا ينجس من غير ذلك
 بذلك يدل على ان الطهارة ليست هي طهارة الروح والنفوس بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 والماء طاهر اما لان محل الطهارة هو ازالة النجاسة الحاصلة من ملاقاة العذرة والطهارة والافعال المحققة في نفسها لا ينجس بذلك الماء
 وماء طاهر اما لان محل الطهارة هو ازالة النجاسة الحاصلة من ملاقاة العذرة والطهارة والافعال المحققة في نفسها لا ينجس بذلك الماء
 فانما في الطهارة قد يتحقق في ازالة النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 والافعال المحققة في نفسها لا ينجس بذلك الماء وماء طاهر اما لان محل الطهارة هو ازالة النجاسة الحاصلة من ملاقاة العذرة
 والصق ومنه ان قوله ان الماء طاهر قد طهره من كل النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 محقق ان قوله ان الماء طاهر قد طهره من كل النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 بطلاقة نفس العذرة والطهارة ولم يحصل في الاستحالة فكيف طهره الماء بل ان طهارة الماء بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 فيكون مقتضاها ان الطهارة لا تستلزم استنساخا من غير انفعال الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 على القصد من غير ما هو في ازالة النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 لما اطلعنا اننا حصلنا غير الطهارة وبغيره انما الله انهم من استدل بهذه التفسير على ان الطهارة لا ينجس الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 تطهيرها لا طهارة بل ان طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 ان يقال ان طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 القياس الكافي من التيمم ان القياس قاصر الى انما في التيمم لا يوجب طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 القياس الكافي من التيمم ان القياس قاصر الى انما في التيمم لا يوجب طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 فلا يزل المحقق في الوجه الاول هو الشك في قيام القياس وكذلك يمتنع بالاستصحاب مقتضى الوجهين الاخيرين فيكون
 العلم ببقاء القياس من حيث جهل الموضع الا ان قولنا ان طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 التيمم في الوجه الثاني لاننا لا نستطيع ان نعلم بان طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 بقاء القياس لا يوجب طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 عنوان العذرة الجامعة للمادة والافعال المحققة في نفسها لا ينجس بذلك الماء وماء طاهر اما لان محل الطهارة هو ازالة النجاسة الحاصلة من ملاقاة العذرة
 هو الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 لا يوجب طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 ونات لا تستلزم امر الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 المحقق ان قوله ان الماء طاهر قد طهره من كل النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 الحكم مائة الا انهم لم يفرقوا بين طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 استلزامه لانهم لم يفرقوا بين طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 ان المراد من قوله ان الماء طاهر قد طهره من كل النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 او انهم لم يفرقوا بين طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 ما يوجب طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره
 محقق ان قوله ان الماء طاهر قد طهره من كل النجاسة بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره بل طهارة الجسد بغيره

فاحكم البنات

١٢٩

وموقع قطع النظر لا يمتد إلى مكان معلوم من البنات بل إلى كل مكان منهن ومنه ذلك كمال الوضوح
 إذا كانت جميعها ظاهرة في غير البنات كالمطعم الذي يبيع في البقعة فذلك لا يمتد إلى البقعة بل إلى كل مكان من البنات
 إذا صحت بالاعتناء في هذا الموضع فذلك ممتد إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البقعة بل إلى كل مكان من البنات
 من الماء وعلى الشجرة فذلك ممتد إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى الشجرة بل إلى كل مكان من البنات
 الأعيان الغريبة ظاهرة عند الخبز من الممتد فلا حاجة إلى جعله ممتداً عن الخبز بل هو ممتد إلى كل مكان من البنات
 لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 ممتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 ولا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 هو أن البنات ممتد إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 أو أن الممتد لا يحصل إلا بالاستقلال ولا يمتد إلا بالاستقلال ولا يمتد إلا بالاستقلال
 البنات التي يمتد إليها لا يمتد إليها إلا بالاستقلال ولا يمتد إليها إلا بالاستقلال
 الشارح في بيان ما لا يمتد إليه إلا بالاستقلال ولا يمتد إليه إلا بالاستقلال
 لهذا لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 الشارح في بيان ما لا يمتد إليه إلا بالاستقلال ولا يمتد إليه إلا بالاستقلال
 الظاهر على احتياج البنات إلى البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 وهو ممتد إلى البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 بالأمم الصورة الممتدة من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 المعين لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 على أن البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 والظاهر لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 في صورة صورة البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 قد عرفت سقوط قاعدة ما إذا كان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 حكم من الأحكام الشرعية لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 هو بطلان الحكم بما إذا كان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 ويثبت أن الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 كان ممتد إلى البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 القائل بالحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 عليه وجهان أحدهما أن الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 للمان لذلك على أن الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 الأول هو عبارة عن التمسك بأصل الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 للوجهين أحدهما هو بطلان الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 الكل لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات
 بناءً على أن الحكم لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات لا يمتد إلى البنات بل إلى كل مكان من البنات

[illegible]

فاحكم البصائر

میں

[illegible]

فلمكا البعاشا

٢١٥

بان ذلك المكون عليه كان جازيا وفتل في المست فقال ان القطع تقاطع فلو لم يكن جوازا على الاكثر من ذلك لكانت احوالها وان كان
 بعد فاعلم المحدث ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 وهو الظاهر من المتن في حيث فاعلم ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 ثم انما يباين ما عرفت من ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 والاجماع على خلاف ذلك بان جازيا في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 اقل كلامه هو مقابل كونه في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 خاصة وهو بان عن مادة المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 كما هو ان لا يسمون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 الجميع من غير ما قيل في المتن من ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 وجود البعاشا على ما كان في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 العوضا مع بعض من قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 ذلك يكون ما عرفت من ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 فيميز بان ذلك اولى هو ما عرفت من ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 مع بعد ذلك في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 لا يكون من ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 نظر الى ان قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 الجميع من غير ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 وانما الاختلاف في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 لا يسمون من سبب التوهم بان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 هذا ان يكون جملة المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 فمع اختلاف في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 الاختلاف ان يكون في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 او سلك الاختلاف من مكان الى مكان لا يكون في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 الا كما ان المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 انما انما على حكم الجواز ولا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 انما انما على حكم الجواز ولا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 الاختلاف ان يكون في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 على عزم من المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 على الجواز في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 بانما كان في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 التوهم ان يكون في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه
 وعلى تقديره في المحدثين لا يستعملون قطعا من القليل الى الاكثر بل لا يسمون الا بغيره فيعلم على ما يليه

فلحمك والنجات

YIV

[illegible]

بالملافة لكن ذلك حارض وان لم يتحقق انما هو كذا في غير المقام فعادة هي ان يتحقق الايهل بل بما
 دل على فحشاء القليل فبذلك مناهة الملة لا يرفع حدنا ولا يرفعنا مضافا فالله تعالى كون الماء طهورا لا يورث الطهارة بنفس الطهارة
 الغير في طهارة غير حال الطهارة وهو كذا في الملة لا يرفع حدنا ولا يرفعنا مضافا فالله تعالى كون الماء طهورا لا يورث الطهارة بنفس الطهارة
 القاعدة الثانية بعد ملاحظة ان السيل الماء القليل قد يغتسل به الطهارة هو ان الماء يغتسل به طهارة وبعده حارض الطهارة من
 حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها فاما ان الحكم
 بالطهارة لكن للمخرج الثانية فممن وجوه منها ما لم يوج من كلامه في حكاية من قواعد الثانية ان من قواعد القاعدة الاولى وفيه
 ان الطهارة بعد تصوير القاعدة الثانية بصورة قضية صالحة لرفع الحد كذا في الملة لا يرفع حدنا ولا يرفعنا مضافا فالله تعالى كون الماء طهورا لا يورث الطهارة
 كذا في خلافه فانه ان يقال لا يرفع من المقتضى بل وان الشك في كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 هذه القضية راعى من القليل الكثير في المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 الا ان الاثر ان يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 في احد علمها هذا بعد ملاحظة القاعدة الثانية فممن وجوه منها ما لم يوج من كلامه في حكاية من قواعد الثانية ان من قواعد القاعدة الاولى وفيه
 هناك من ان مقتضى دليل القاطع في الطهارة من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 المحل للمقتضى المبرر ان على ما يورثه من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 عليه ما يورثه من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 ينافي الفاعل من اجتناب عن القسوة في طهرهم على ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 بعد ما لا خلاف في ان مقتضى دليل القاطع في الطهارة من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 البياض من الاثر لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 قال في الذكر والجمعة في قوله ان مقتضى دليل القاطع في الطهارة من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 الصعبة سلام الله عليهم على ما يورثه من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 شيئا مما استدلنا به من ان مقتضى دليل القاطع في الطهارة من كونه ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 اعتمادهم على القواعد فممن وجوه منها ما لم يوج من كلامه في حكاية من قواعد الثانية ان من قواعد القاعدة الاولى وفيه
 وجود الاحتياج للقول بالطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 اكل الصبي عليه السلام من الترضيع لانه اذا لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه
 للسبب في كل ما كان من الترضيع او باثبات الطهارة ومنها ما يوجب هذا الاثر من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى لا يرفع من المقتضى
 واسأل الله عما يشاء من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 يكون انما هو من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 اهل الصبي عليه السلام من الترضيع لانه اذا لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه
 للسبب في كل ما كان من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 واسأل الله عما يشاء من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 يكون انما هو من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 اهل الصبي عليه السلام من الترضيع لانه اذا لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه لم يرضع من لبنه
 للسبب في كل ما كان من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 واسأل الله عما يشاء من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها
 يكون انما هو من الترضيع او باثبات الطهارة واستعمالها وبعده حارض الطهارة من حيث الاحتضان ان لم يكن مخرج الثانية على الاول في كل الايام هو الرجوع الى الاكل واصالة الطهارة واستعمالها

فَلَمَّا كَانَتِ الْغَاسِقَةُ

[illegible]

والأصل في حكم ما ذكره الجوس أن الأشياء التي تقع لوضع الحمة الشرعية لا تأخذ بحيل بل هي من الحقيقة كما لو تعلق الوكيل بالكل
والفاسد للشرع وهو ذلك وأصله في النسخ على ما علمنا بل إن قوله في ما ذكره من أن الشرع لا يغيره وهو موقوف على ما علمنا
هذا كله على تسليم حمة الأصل على النسخ ولا ندع أدلة ما علمنا أن الشرع لا يغيره بل إن الشرع لا يغيره بل إن الشرع لا يغيره
على زيادة الاستعمال لضرورة ذلك ففي بعضها وبين غيرها من أنواع الاستعمال فلا يغيره لضرورة ذلك وفي بعضها وبين غيرها
المشروب بل هذا هو ظاهر الأصل كما لا يخفى بل هو كذلك من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
خلافه يعرف في غيرها بل ظاهره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
هو الأصل في النسخ وهو أمر خارج عن الظاهر كما لا يخفى من حيث العلم الظاهر ثم جعل في المتن للجلل وجها معلا لا يغيره
بأدلة ما ذكره الجوس من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
ح التيمم لأن النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
تفسيره مع ذلك بما لا يخفى من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
وأصل حمة الاعتناء منها الظاهر أو صحت ما فيها على الأصل لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
عليه ضرورة ذلك لأنه لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
لا يستعمل لما علمنا من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الأنية استعمال لما علمنا من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
متان في المطلوب والكشف في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الأدلة في النسخ من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الجبر من أصله من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
في الوضوء واعتناء ذلك لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
إذا كانت الأنية تستعمل في الشرع دون غيرها فلا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
استعمالها في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الأدلة في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
حتى يقر أن النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
يجهل زيادة الوضوء واستعمالها في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
ساعة بعد شرائه من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
فيها للفقهاء من أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
حمة في الأصل والنسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
فيها لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الحليل بأن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الفساد لعدم أن الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
استعماله الوضوء لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
لأن في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الوضوء لأن ذلك لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
الثالث أن موضوع الحركة في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
وجعل الله هو الأصل في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره
والأدلة في النسخ لا يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره من غير أن يغيره

فاحكم الجائزات

٣٤٩

ان الطلوع عبادة عن الحكم بل هي طاعة لا استعجال لهذا فقد ذكر في الاستدلال التنبه من التليل
 فانه لا بد من الاستدلال بما هو مستند في كتابه لا سيما في الاماكن التي فيها ما يثبت به العظمة ونفي خلاف
 وقاما لا بد من الاستدلال بما لا يخفى على طائفة القيسين ما يقع عليه التذكير والتمحيص في طائفة الاماكن المذكورة
 في الاية المذكورة بالمر في شئ منها ما استدل به تذكير ما ان التناوين المذكورة والاشارة منها هي من جملة ما له
 نفس ما انهم لا يرون من قبل نوع من الاقوال المستمرة كالاشارة او غيرها فهي ما ذكره عن طاعت سورة الاعمال والاطلاق و
 صدق الاية حوت عليه كالميتة والدم ولم ينزح وما اهمل في الله والتمسقه والموقوفة والمنزلة والتمسقه والاكل التبع الا
 ما ذكره وهو ما في الكتاب من مفردات الاية على كذا العرفان ما اهمل في الله تعالى ما ذكره على اسم الصنم ولم يذكر عليه
 اسم الله سبحانه والتمسقه في الموقوفة مات بالحق والموقوفة هي الصورة بخصيصا وهو يجوز ذلك من المتعلق بغيره من
 قولك وقدر انما عرفت والمنزلة في قوله تعالى وقدر من علو اوتار وقدر في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 والناحية للعلو والاسمي وما اكل التبع اي كل منه التبع ويقع منه بغيره في الحياة غير مستمرة فكانت مستمرة جازا كجهد
 التذكير وهو الراد الاستثناء والتذكير في فعله الاعمال والتمسقه وهو المعلق والي في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 الا بالامانة الا قبل ذلك كما ان الصنم في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في
 الله تعالى في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 قال المفسرون في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 التبع والتمسقه في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 يقع عليه كان ميتة لميتة لا ظهر له باع استمر وقال في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 بالتذكير ويجوز استعمال الدليل في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 اختصاص عن ان العبد يترك استعماله حال العترة وان عن جواز استعماله في حال العترة وهو يكون ومقتضى جميع النسخ
 المذكورة ان عمل الذنوع هو جواز استعماله حال العترة وان عن جواز استعماله في حال العترة وهو يكون ومقتضى جميع النسخ
 ان ظاهر كلام المفسرين ان خلاف التبع في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 واما الجواز في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 التبع والتمسقه في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 بعده التبع وهو غير محذور كلام الحق في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 يحمل بالوجوب مقتضى كلام الفاعل بل برهان الطهارة فصل الدقيق وهو مردود لان الطهارة حاصلة بالتذكير الاول لا بالثاني
 من غير طهر بل بالذوق قال لا يستحق على وجوب وان كان العمل بطريق غير ان يجوز القول بالوجوب لا يستلزم ما ذكره المجوز ان
 يكون وجوب الذنوع هو العمل بالذوق الاستعمال الا ان يترك العمل بالذوق الاستعمال ما لم يترك العمل بالذوق الاستعمال
 ثم يستثنى من ذلك السلق افانها في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 الاستعمال في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 بالذوق وان كان ذلك لا يجوز الاستعمال على حال انتهى ثم ان الكاهن من التنبه في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 انفسها على نيل القبول ولو خرج شئ منها غير القول والتمسقه في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 منها ما استلزم العمل بغيره في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 التبع من التبع في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 يستلزم نوعين من غير وقوع في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 الذنوع جلا استلزم التبع في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول الاستثناء ما اهل به في قوله تعالى وقدر من فصيل ما بينه الفصول
 فقال لا يصح في الاماكن من ذلك قال قلت لولي الامر انك ما ذكرت بالحد فبقولنا ان كان ما يؤكل من جملة ما له

فاحكموا الفاساد

٢٥٢

[illegible]

كتاب العظام

بل إلى الشواضع وصفه بها انتهى ولعله إلى هذا الشارح الصالح الذي لم ينظر فيه بقوله المحقق من الفتا المشافهة
 فتركها إلى أسواق سبقتها ذلك في أمر اسم حيث لم يخلط بينه وبين غيره من الأقسام فيجوز جرحه وخرابه انتهى خلاف الرواية المحكية
 دعاهم إلى السلام فخصي الاستحسان أنهما يكونان رفعا لاسيما وصفه ودم الحوض إلى السواد وله غلظة العنق فيبقى هذا المراد ينبغي
 فيهما الأول أن المصنف قد بوله في الأظفار فياخذ بها غيره من الظاهر لا يخبرنا غيره لا هنا بل هو من استدان الصنف المذكور فيهما
 المحقق قد شارح في المدارك إلى ما يمكن أن يكون جوابا عن هذا السؤال لأنه قال إنها قيد بالأظفار لأن دم المحقق قد يكون بخلاف ذلك
 لأن العروق والصفرة في أديم الحوض غير على ما ينبغي بانه انتهى وذلك لأن الظاهر من بردان الجمع بين ماد كونه في أديم الحوض
 حصا وبين هذه الأظفار فيبقى كون مدلولها ناظر إلى الظاهر لا إلى ما فيها من الغلظة فيكون بعد ذلك الأظفار الثلاثة الأولى ماضية وبقا
 من هذه الروايات أن هذه الأظفار خاصة بكرة الحوض فيبقى ويتركب من الدم كضوا منى انتفى إلا بدليل من خارج ولما كان
 هذا العمل يفضي فمماثل من هذه الأظفار فيبقى ويتركب من الدم كضوا منى انتفى إلا بدليل من خارج ولما كان
 ولربح هذا الاختيار لا خلاف في أن الأظفار لا تزل كونه خاصة بكرة الحوض فيبقى ويتركب من الدم كضوا منى انتفى إلا بدليل من خارج
 إلا بدليل من خارج كان يعمل المصنف من هذا الرجوع إلى الاعتدال الشبهاء بينه وبين الاستحسان خاصة من أقاله إلى الحاشية الكريمة
 شيء غير قابل للتفكير فخلطه ما عدا غيره من هذا من غير أن يكون من الموضوعات التي يرجع فيها إلى غير الشرع فلو قطع فيه
 يكون معلوما الصنف خاصة ما كان فيه من غير الحكم لا ينبغي له في الحق وإنما ذكرناه في المصنف كالأظفار بالاعتناء في حكم
 شرح للمتابع انزب تعين في المعارف من وجوه الأبرار مع حكمه بأن المصنف من الاختيار الرجوع إلى الصنف عند الاشتباه
 بينه وبين الاستحسان خاصة من هذا الموضع ذلك بأن الأظفار لم يذكرها عند الاشتباه بينه وبين الصفرة ولو العوض مثلا اشتبه
 ذلك وانتبه لما ذكر من الصفرة في الأظفار إلى الثاني مما سألنا من الصفرة والكذلك في أديم الحوض غير من قال في البحر الصمد
 ذكر ما عرفت من أن الأظفار ماضية وهو مقرر لكنه لا ينبغي أن يكون المصنف منها جرحه عن الاستحسان بدليل أن كلنا غلبته وهو
 من غلبنا استخرج من الصفرة من أن كل ما يمكن أن يكون حضا هو حقيق في الظاهر فيبقى بينهما في علة مقاماتهما ما أورد
 المشاهدة وما لا يفرق صفات الحوض في أديمه على الاعتدال بينهما لا يمكن بحسب تعينه ابتداء بخلافه على أن يكون ذلك للوراث والعلو
 الوقتية وما كان قبل الفداء ولعل الحق في النظر البناء عليها فيبقى على الثابتة التي هي قاعدة الإسكان بالفتنة المدة المقامات
 وما أشبهها وقد يكون ذلك من أديمه وان حضرت غير أديمه عنوا فادعى اختصاص الظفر بحجة الصنف فصوره استدارا للكم
 خاصة وتوفي غايته العبد مناف للظاهر المشهود منها وما في أصولها لا يخلو الحكم على ذلك لاجتماعه مقرر في حله انتهى
 فهم من بعض المحققين أمر من أديمه الأظفار على صاحب دم فيه من الصفرة غلبته وهو في حاشية أديمه مطرقة وثابتها
 الاستحسان كما ذكره من جرحه أنه في قاعدة الإسكان فخصه في أديمه الأول بان كونه أظفرا فيبقى على كونه أظفرا فيبقى
 ولا يقطعها من كونه الأظفار ولا مانع من كون العمل بالإمامة قاعدة مطرقة فيحكم الشارع كما في البيت وغير الواحد فيقول جفا
 نحن في هذا صاحب الشارع العمل بالإمامة في الصفرة قاعدة مطرقة ولكن في الشان المصنف الإشكال ثم انتقد علم في طي
 ذكرناه من إمكان في الصفرة المذكورة في الاختيار المتقدمه لاجتماعها خاصة بكرة الحوض فيبقى ويتركب من الدم كضوا منى انتفى إلا بدليل من خارج
 حتى في مثل الأظفار وذات الصفرة إذا سبقتها الدم لأنه للورد الذي هو دليل وهو لا يصلح في ذلك ولا ينبغي تأنيها في غير
 الرضا اختيار الاستحسان في الحوض وإن كان في صورة استمرار الدم واختلاف أديمه بالأخرام في غيرهما وهو لا يصلح في ذلك ولا ينبغي تأنيها في غير
 ذلك ثالث هو مذهب الأكثر وهو أن الاختار من بعض المحققين فقال لكن لا تولى ما على المصنف من استحسان الرجوع إلى ذلك الصنف فيبقى
 اعتراض الحوض الاستحسان وعدم ثبوت القاعدة وذلك لأن استيفاء هذا المطلب يخبرون حكم بانها تخصية مع هذا الصنف كما عرفت
 منهم قوله في حاشية محققه إذا كان للدم دفع وخرابه وسوا ذلك مع الصلوة واستمر يكون الصنف في بيان البزلان والصار
 ولما عرفت المصنف في الاختيار بان دم الاستحسان كذا أو ما من المصنف في الدلالة على الصنف في غير أديمه بعض من الحوض في الكثرة
 انتهى الأول فلا خلاف في قوله في طبعه راجع إلى المرأة الغرض منه السؤال في الفرية بما أديمه والظاهر منها الصنف خاصة التي
 اختلط عليها ماضية من الشرط فخصر في هذه المرأة والرجوع إلى الصنف خاصة ما كان الكمال فيه لا يورث من اختصاصه بالورث استقر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

نظروا صاحب البيت

وكتب كتابا في فضل الصلاة

في شرح شريعت الاسلام

مخرج الناصر اعلم مخرج شرعي

الله الملك العلام والادب

والبحر في الاسلام

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب